مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السادس – العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 6. , No 3)
October 2023

الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية، هل تعد التنمية المالية مهمة؟

د. حسين فرج الحويج[1] ، د. اسماعيل عبد المجيد المحيشي[2]

[1]قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب، Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly
[2]قسم العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم التقنية مصراتة، i.elmahaishi@yahoo.co.uk

الملخّص

هدف هذا البحث لقياس أثر الانفتاح التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية والتحقق مما إذا كانت التطورات الإيجابية في مجال التنمية المالية تحسن من أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وفي سبيل ذلك استخدم البحث بيانات سنوية عن أربع دول مغاربية هي ليبيا، والجزائر، وتونس، والمغرب تغطي الفترة 1990-2020، وتبنى طريقة المربعات الصغرى المعممة panel FGLS، وقد توصل البحث لوجود أثر سالب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وأثر موجب للتنمية المالية على النمو الاقتصادي، وأن التطورات الإيجابية في التنمية المالية من شأنها أن تحسن من علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في تلك الدول.

الكلمات المفتاحية

الانفتاح التجاري، التنمية المالية، النمو الاقتصادي، الدول المغاربية، المربعات الصغرى.

Trade openness and economic growth in Maghreb countries.
Does financial development matter?

Hussen Faraj Alhwij[1]; *Ismail Abdulmajid Elmahaishi* [2]
[1]Department of Economics, Faculty of Economics, Elmergib University.
Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly
[2]Department of administrative and Financial Sciences, Faculty of Technical Sciences. Misurata.
i.elmahaishi@yahoo.co.uk

Abstract

The aim of this study was to investigate the nature of relationship between trade openness, financial development and economic growth in Maghreb countries. In addition, it aimed to explore whether or not, interaction between trade openness and financial development effects economic growth in these countries. In order to achieve its objectives, the study used annual data for 4 Maghreb countries which are: Libya, Algeria, Tunisia and Morocco, covering the period 1990-2020. Moreover, it adopted panel FGLS method. The main findings of the study indicated a negative relationship between trade openness and economic growth. However, it showed a positive relationship between financial development and economic growth in these countries. Furthermore, the interaction between financial development and trade openness was found positively related to economic growth.

Keywords

trade openness, financial development, economic growth, Maghreb countries, FGLS.

1. المقدمة *introduction*:

لقد كان موضوع العلاقة بين سياسة تحرير التجارة trade liberalization والآداء الاقتصادي للدول economic performance بشكل عام مثاراً للجدل بين الاقتصاديين لعقود طويلة، وقد أشار قسم كبير من الأدب الاقتصادي المتعلق بهذه القضية إلى أن الانفتاح التجاري trade openness من محركات النمو الاقتصادي المهمة [أنظر مثلاً: Emery (1967) ; Balassa (1978) ; Edwards (1998) ; Chengang Wang (2003) ; Ijirshar (2019) ; Sheikh & Malik (2021).]، وقد أكد قسم من الأدب التجريبي في هذا المجال على أن الحالة الخاصة للدول الأقل نمواً LDCs إنما تمثل خصوصية منفردة، وأنها قد لا تستفيد من ثمار الانفتاح التجاري تلك، وقد بنيت هذه الرؤئ على هدي من أطروحاتكل من Prebisch (1952 ; 1962)، و Singer (1991) فيما يتعلق بفرضية التدهور طويل الأمد لشروط التجارة في الدول النامية، وفرضية Bhagwati (1958) في النمو البائس immiserizing growth، ومن ناحية أخرى فقد تصدت العديد من الدراسات لتحري العوامل التي تحكم العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومنها جودة المؤسسات institutional quality، والتنمية المالية financial development.

تعد سياسات التنمية المالية والانفتاح التجاري بحسب ما أشار له Yucel (2009) من العوامل التي تساعد على تخفيض درجة اللاكفاءة inefficiency في الإنتاج، والتي تؤثر بالتالي بشكل موجب في معدلات النمو الاقتصادي، ولهذا فإن تحسين الدور الذي تلعبه سياسات تحرير التجارة على الآداء الاقتصادي للدول ينبغي أن يكون مستنداً على سياسات تعمل على تنمية القطاع المالي وتعزيز دوره الإيجابي في الحياة الاقتصادية.

تعد الدول المغاربية من الأقاليم المنفتحة على الخارج بدرجة كبيرة، ويعتمد بعضها بشكل كبير على الموارد الريعية الناضبة (النفط) كما في حالة ليبيا والجزائر، وقد ارتبطت الدول المغاربية تاريخياً بشركاء التجارة التقليديين في منطقة الاتحاد الأوروبي، الأمر الي يطرح سؤالاً مفصلياً يتعلق بالجدوى من الانفتاح التجاري مع دول تتفوق تنموياً على المنطقة المغاربية، وقد توصل الحويج (2021) إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر عكسياً على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، الأمر الذي يبرر بالتالي البحث عن الآليات والعوامل التي تحكم طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تلك الدول.

بناءاً على ما تقدم يمكن عرض إشكالية هذا البحث في سؤال رئيس مفاده "ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية المالية والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية؟"، ويمكن تفريع هذا السؤال للأسئلة الآتية:

– ما أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية؟

– ما أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية؟

– هل تؤثر التنمية المالية في طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية؟

بناءاً على ما سلف ذكره يمكن تحديد الهدف الرئيس للبحث في محاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والتنمية المالية في الدول المغاربية، ويمكن تفريع هذا الهدف للأهداف الآتية:

– قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في

الدول المغاربية.

– قياس العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

– قياس أثر العلاقة التفاعلية بين التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

2. الدراسات السابقة *literature review*:

لقد كانت قضية العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية المالية والنمو الاقتصادي موضوعاً للعديد من الدراسات السابقة في هذا المجال، وذلك على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية على حدٍ سواء، وقد تباينت نتائج تلك الدراسات بتباين الحالات الدراسية ومؤشرات وطرائق القياس، ومن الدراسات التي توصلت لوجود علاقة سببية بين مؤشرات الانفتاح التجاري والتنمية المالية والنمو الاقتصادي ما قام به Dritsakis & Adamopoulos (2004) في دراستهما التي هدفت لاختبار العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والتنمية المالية والنمو الاقتصادي في اليونان، والتي توصلت لوجود علاقة سببية تتجه من كل من التنمية المالية والانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي، وقد توصل Omoke (2009) في دراسة أخرى هدفت لتحري مدى وجود علاقة سببية بين التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في نيجيريا إلى وجود علاقة سببية تمر من التنمية المالية والانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي.

توصلت دراسات أخرى إلى نتائج جزئية فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات الثلاثة المذكورة، ومن ذلك ما قام به Muhsin et al. (2014) في دراستهم التي هدفت لاختبار العلاقة السببية بين التنمية المالية وتحرير التجارة والنمو الاقتصادي، باستخدام اختبارات السببية الخطية وغير الخطية، وتوصلت في ذلك لعدم وجود علاقة سببية تمر من التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية تمر من الانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي في كلا الحالتين الخطية وغير الخطية، وقد كان مستوى المعنوية أكبر في حالة النموذج غير الخطي، الأمر الذي قد يدل على أن طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي يمكن تمثيلها بشكل أدق من خلال النماذج غير الخطية، ومن ذلك أيضاً ما قام به Ofori-Abebrese et al. (2017) في دراستهم التي ركزت على قياس الأثر والعلاقة السببية بين كلاً من متغيري التنمية المالية والانفتاح التجاري ومتغير النمو الاقتصادي في غانا، وتوصلت لوجود أثر موجب طويل الأجل وعلاقة سببية في الأجل القصير بين الائتمان المحلي الخاص المستخدم للدلالة على التنمية المالية والنمو الاقتصادي، و لم تتوصل لوجود علاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ذلك البلد، وقد توصل Asghar & Hussain (2014) في دراسة هدفت أساساً لتحري طبيعة العلاقة السببية واختبار التكامل المشترك بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال بعض القنوات التي من أهمها الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري في عينة من 15 دولة نامية لوجود أثر ضعيف للتنمية المالية على النمو الاقتصادي، وتوصلا لوجود علاقة سببية في اتجاهين بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أربع دول من عينة البحث هي بنغلاديش، وأندونيسيا، وموريشيوس، والفلبين، وفي دراسة أخرى هدفت لقياس العلاقة غير الخطية بين التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في عينة من الدول توصل Shahbaz et al. (2022) إلى وجود أثر موجب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العديد من الدول، و لم تتوصل الدراسة لوجود أي علاقة تربط المتغيرات الثلاثة.

في دراسات أخرى تم التوصل لوجود أثر موجب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وتم التوصل إلى أن التنمية

المالية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، ومن ذلك ما قام به Atif et al. (2010) في دراستهم عن الباكستان التي هدفت لقياس أثر التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، والتي توصلت لوجود أثر موجب طويل الأجل لكل من الانفتاح التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي، كما وجدت الدراسة علاقة سببية تمر من كل من الانفتاح التجاري والتنمية المالية إلى النمو الاقتصادي، وقد توصل Fakudze et al. (2022) في دراسة هدفت لقياس العلاقة بين التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في دولة سوازيلاند لوجود أثر موجب طويل الأجل للانفتاح التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي.

من الدراسات السابقة من توصلت لوجود علاقة سلبية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، ومن ذلك ما قام به Yucel (2009) في دراسته عن تركيا التي هدفت لاختبار العلاقة السببية بين التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، والتي توصلت لوجود أثر سالب للتنمية المالية، وأثر موجب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، كما توصل Judith & Chijindu (2016) في دراسة أخرى عن نيجيريا هدفت لقياس العلاقة بين التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي إلى أن متغير رسملة سوق الأسهم المستخدم للدلالة على التنمية المالية يمارس أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي، بينما يمارس متغيري العملة في التداول والانفتاح التجاري أثراً موجباً على النمو الاقتصادي، وتوصلت أيضاً لوجود علاقة سببية تمر من متغير رسملة سوق الأسهم إلى النمو الاقتصادي.

يتضح مما سبق أن هناك تضارباً واضحاً في نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال، وتعد هذه النقطة فضلاً عن ندرة الدراسات التي تناولت الحالة العربية، وعدم وجود دراسات على الحالة المغاربية بمثابة الثغرة البحثية التي يسعى هذا البحث للإسهام في سدها.

3. البيانات والمتغيرات والنموذج التجريبي *Data, variables and empirical model*:

تتمثل عينة هذا البحث في أربع من الدول المغاربية، تم اختيارها بناءاً على توفر البيانات، وهي الجزائر، وليبيا، وتونس، والمغرب، ويغطي المدى الزمني للبيانات الفترة 1990–2020، وبناءاً على هدف البحث الرامي لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية المالية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، والتحقق بعد ذلك مما إذا كانت التنمية المالية عاملاً معززاً لتحسين أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يمكن تمثيل نموذج البحث بالشكل التالي رقم (1).

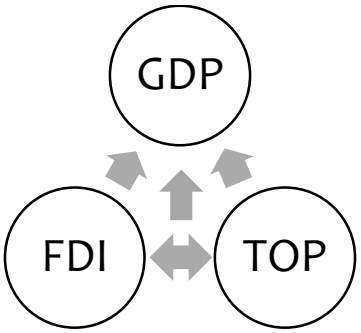

الشكل رقم **(1):** نموذج البحث

بالاستناد للجدول رقم (1) بالملحق ولتفسير الرموز الواردة في الشكل السابق يمكن القول أن البحث قد استخدم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مقوماً بالدولار الأمريكي (2015=100) للدلالة على النمو الاقتصادي، وقد استخدم الرمز GDP لتمثيل هذا المتغير، واستخدم مؤشر التنمية المالية المعروف باسم financial development index للدلالة على متغير التنمية المالية، وتم تمثيله بالرمز FDI، واستخدم مؤشر الحصة من التجارة

trade share للدلالة على مؤشر الانفتاح التجاري وتم تمثيله بالرمز TOP، وقد تم استخدام متغير تفاعلي ناتج عن ضرب متغيري الانفتاح التجاري والتنمية المالية لقياس الأثر المشترك لهذين المتغيرين على النمو الاقتصادي، وتهدف هذه العملية لقياس ما إذا كان التحسن في مستوى التنمية المالية يحسن من علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في تلك الدول، وتم تمثيل هذا المتغير بالرمز *inter*، وقد تم استخدام متغير وهمي للتحكم في عدم التجانس heterogeneity بين اقتصادات الدول الأربعة، حيث يوصف اقتصادي ليبيا والجزائر بأنهما اقتصادين نفطيين ريعيين بينما لا يوصف اقتصادي تونس والمغرب بهذا الوصف، وتمت الإشارة لهذا المتغير بالرمز DUM.

بالنظر لنموذج البحث المبين في الشكل رقم (1)، وأهدافه المبينة آنفاً، وباستخدام المتغيرات التي تمت الإشارة اليها، والتحويل اللوغاريتمي لهذه المتغيرات يمكن إعادة كتابة نموذج البحث في الآتي:

$$\ln GDP_{it} = \alpha_1 + \beta_{11} TOP_{it} + \beta_{12} DUM \quad (1)$$

$$\ln GDP_{it} = \alpha_2 + \beta_{21} FDI_{it} + \beta_{22} DUM \quad (2)$$

$$\ln GDP_{it} = \alpha_3 + \beta_{31} \ln TOP_{it} + \beta_{32} FDI + \beta_{33} DUM \quad (3)$$

$$\ln GDP_{it} = \alpha_4 + \beta_{41} \text{int} er_{it} + \beta_{42} DUM \quad .....(4)$$

تمثل $\ln GDP$ اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، الذي يمثل النمو الاقتصادي، وتمثل $\ln TOP$ اللوغاريتم الطبيعي لمتغير الحصة من التجارة الممثل للانفتاح التجاري، ويمثل $\ln FDI$ اللوغاريتم الطبيعي لمتغير التنمية المالية، وتمثل *inter* المتغير التفاعلي الرابط بين الانفتاح التجاري والتنمية المالية، وتمثل DUM المتغير الوهمي المذكور آنفاً، وتمثل α, β معلمتي النموذج، وتمثل i,t البعدين الزمني والمقطعي للبيانات على التوالي.

4. الأسلوب القياسي *econometric technique*:

يستخدم البحث في قياس العلاقة بين متغيراته طريقة المربعات الصغرى المعممة Feasible Generalized Least Square method FGLS، وذلك في سياق نمذجة البيانات الطولية Panel data modeling، وتعود الأسباب وراء اختيار هذه الطريقة نظراً لما تعانيه أغلب نماذج البيانات الطولية Panel Data models من المشكلات التي تنشأ في الغالب من الارتباط بين الوحدات المقطعية contemporaneous correlation across the units، أو ما يعرف بمشكلة Cross-Sectional Dependency، وكذلك من مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity (Bailey & Katz,2011)، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اتسام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بالكفاءة (Jönsson,2005)، ولقد أوضح Beck & Katz (1995) في ذات السياق أن استخدام طريقة GLS ينتج أخطاء معيارية غير دقيقة inaccurate standard errors، وتنبع هذه المشكلة من أن تقديرات GLS قد بنيت على توفر معلومات مسبقة عن عملية الخطأ Error process، الأمر الذي لا يعد متوفراً في التطبيقات الواقعية، ولهذا فقد لجأ أغلب الباحثين لاستخدام طريقة Feasible Generalized Least Square FGLS التي لا تتطلب أن تكون عملية تكون الأخطاء معلومة، ولكنها تعتمد على تقديرات لهذه العملية Beck & Katz,1995).

5. النتائج والمناقشة *results and discussion*:

1.5. عرض نتائج البحث:

5.1.1. الخصائص الاحصائية الوصفية لمتغيرات البحث:

يبين الجدول رقم (2) في الملحق أهم الخصائص الاحصائية الوصفية للبيانات الممثلة لمتغيرات البحث، ويتضح من الجدول أن الوسط الحسابي لهذه المتغيرات قد بلغ ما قيمته

8.260199 بالنسبة للمتغير lnGDP، وما قيمته 2.063273 بالنسبة للمتغير lnTOP، وما قيمته 1.78771- بالنسبة للمتغير lnFDI، وما قيمته 3.55164- بالنسبة للمتغير *inter*، وبمقارنة الوسط الحسابي لهذه المتغيرات بالقيم العظمى والقيم الصغرى للبيانات يلاحظ أن المتغيرات lnGDP، lnTOP، وlnFDI لا تعاني من وجود قيم متطرفة outliers، حيث بلغت الفروق بين الوسط الحسابي والقيم العظمى والصغرى لهذه المتغيرات في أقصى حد لها ما قيمته 1.961636، أما المتغير inter فيعاني من وجود قيم متطرفة ليست بالكبيرة، حيث بلغت الفروق بين الوسط الحسابي والقيم العظمى والصغرى لهذا المتغير في أقصى حد لها ما قيمته 3.5642، ويمكن الاستدلال على ذلك بشكل أدق من خلال مقياس الانحراف المعياري، المقياس الأشهر للتشتت، حيث بلغت قيم هذا المقياس بالنسبة للمتغيرات lnGDP، lnTOP، وlnFDI ما قيمته 0.636827، و0.87064، و0.347429 على التوالي، وبلغت قيمة الانحراف المعياري للمتغير *inter* ما قيمته 1.552622، ويلاحظ من الجدول كذلك الأمر أن عدد المشاهدات لهذه المتغيرات قد بلغت 124 مشاهدة لكل متغير، الأمر الذي يعني أن عينة هذا البحث ليست من العينات الصغيرة، وأنه لا توجد قيم مفقودة missing values، وهذا أمرٌ جيد بالنسبة لعملية القياس.

2.1.5. تحليل الارتباط بين متغيرات البحث:

يكمن الهدف الرئيس لتحليل الارتباط عموماً في أمرين يتمثل الأول في التعرف على طبيعة وقوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويتمثل الآخر في التعرف على مدى وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة الأمر الذي قد يعني تأثر النماذج القياسية المقدرة بخاصية الإزدواج الخطي multicollinearity، وبالنظر للجدول رقم (3) في الملحق يلاحظ أن هناك ارتباط سالب بين كل من متغيري الانفتاح التجاري والتنمية المالية ومتغير النمو الاقتصادي، وأن هناك ارتباط موجب بين المتغير التفاعلي ومتغير النمو الاقتصادي، وكانت معاملات الارتباط ضعيفة نوعاً ما، أما عن مشكلة الازدواج الخطي فيكفي النظر للمعادلة رقم (3)، التي تضم متغيرين مستقلين هما المتغير lnTOP، والمتغير lnFDI وقد بلغ معامل الارتباط بينهما ما قيمته 0.46 تقريباً، وهو بالتالي ضعيف ولا ينبئ بإمكانية مواجهة آثار هذه المشكلة، أما النماذج الأخرى الممثلة بالمعادلات (1)، (2)، و(4) فهي لا تضم إلا متغيراً مستقلاً واحداً.

3.1.5. تقدير العلاقة بين متغيرات البحث باستخدام طريقة **FGLS:**

يعرض هذا القسم نتائج تقدير المعادلات 1-4 بطريقة panel FGLS، ويبين الجدول رقم (4) في الملحق نتائج هذا التقدير، وتبين نتائج تقدير المعادلة رقم (1) أن متغير الانفتاح التجاري يرتبط بعلاقة سالبة معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 5٪ مع المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته 0.30052-، الأمر الذي يعني أن أي تغير نسبته 1% في متغير الانفتاح التجاري سوف يستتبع بتغير نسبته 0.3% تقريباً في متغير النمو الاقتصادي، وفي الإتجاه المعاكس.

تبين نتائج تقدير المعادلة رقم (2) أن متغير التنمية المالية يرتبط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 5% مع المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته 0.419329، الأمر الذي يعني أن أي تغير نسبته 1% في متغير الانفتاح التجاري سوف يستتبع بتغير نسبته 0.42% تقريباً في متغير

النمو الاقتصادي، وفي نفس الإتجاه.

لأجل التعرف على ما إذا كان للتنمية المالية أي دور في تحسين علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة تم من خلال المعادلة رقم (3) التحكم في متغير التنمية المالية وتحييد أثره عن النموذج، وفي هذه الحالة لوحظ أن أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي قد ازداد سوءاً، حيث بلغت قيمة معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته 0.37396-، الأمر الذي يعني أن أي تغير نسبته 1% في متغير الانفتاح التجاري سوف يستتبع بتغير نسبته 0.37% تقريباً في متغير النمو الاقتصادي، وفي الإتجاه المعاكس، وللتحقق بشكل أكبر من هذه النتيجة تم من خلال المعادلة رقم (4) تقدير أثر المتغير التفاعلي المكون من حاصل ضرب المتغيرين lnTOP، lnFDI على المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي، وقد بينت النتائج أن المتغير التفاعلي يرتبط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 5٪ مع المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته 0.192149، الأمر الذي يعني أن أي تغير نسبته 1% في المتغير التفاعلي سوف يستتبع بتغير نسبته 0.19% تقريباً في متغير النمو الاقتصادي، وفي نفس الإتجاه.

2.5. مناقشة نتائج البحث:

بينت النتائج التي تم التوصل لها أن الانفتاح التجاري يمارس أثراً عكسياً على النمو الاقتصادي في الدول الممثلة لعينة هذا البحث، بمعنى أن التطورات الإيجابية في الانفتاح على التجارة الدولية تتزامن مع تطورات سلبية في معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يعني أن الدول المغاربية لم تستطع اقتناص فرص النمو من خلال الانفتاح التجاري، ويعود ذلك بشكل كبير إلى هشاشة البنية الداخلية لتلك الاقتصادات، وضعف إدارة الموارد المحلية، وحيث إن نقل التكنولوجيا وتراكم رأس المال هما القناتان الرئيستان لانتقال أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يمكن القول أن الانفتاح التجاري بشقيه المتعلقين بالصادرات والواردات يحتاجان لاقتصاد قوي ذو قدرة استيعابية كبيرة، ويستطيع أن يمتص تلك المنافع، وتلعب حقوق الملكية الفكرية، وسوء التخطيط، والفساد دوراً مهماً في تفسير هذه النتائج.

توصل البحث من ناحية أخرى إلى وجود أثر موجب للتنمية المالية على معدلات النمو الاقتصادي، ويفسر ذلك بما للقطاع المالي من دور إيجابي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من حيث توفير الموارد للاستثمار ورفع كفاءة الاستثمار في تلك الدول، وينطبق هذا القول بشكل أكبر على حالة تونس والمغرب.

توصل البحث أيضاً إلى وجود أثر موجب للمتغير التفاعلي الرابط بين التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، ويفسر ذلك بأن التنمية المالية عامل معزز لتحسين أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

تتفق هذه النتائج في العموم مع ما توصلت له العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال، ومنها دراسات كل من Dritsakis & Adamopoulos (2004) ; Omoke (2009) ; Ofori-Abebrese et al. (2017)، وتختلف مع نتائج العديد من الدراسات الأخرى كدراسات كل من Yucel (2009) ; Muhsin et al. (2014) ; Asghar & Hussain (2014).

6. الخلاصة *conclusion*:

هدف هذا البحث بشكل عام لقياس أثر الانفتاح التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية من جهة، وهدف من جهة أخرى للتحقق مما إذا كانت التطورات الإيجابية في مجال التنمية المالية تحسن من أثر

الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وفي سبيل ذلك فقد استخدم البحث بيانات سنوية عن أربع دول مغاربية هي ليبيا، والجزائر، وتونس، والمغرب تغطي الفترة 1990–2020، وتبنى في هذا الإطار طريقة المربعات الصغرى المعممة panel FGLS.

أفادت أهم النتائج التي تم التوصل لها في هذا البحث بوجود أثر سالب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وأفادت من ناحية أخرى بوجود أثر موجب للتنمية المالية على النمو الاقتصادي، ومن خلال عملية التفاعل بين التنمية المالية والانفتاح التجاري أفادت نتائج البحث بأن التطورات الإيجابية في التنمية المالية من شأنها أن تحسن من علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في تلك الدول.

7. المراجع *references*:

1.7. المراجع العربية:

الحويج، حسين فرج. (2021). الانفتاح التجاري وجودة المؤسسات والنمو الاقتصادي دليل تجريبي من الدول المغاربية. مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية.19(7)، 958-978.

2.7. المراجع الانجليزية:

Asghar, N., & Hussain, Z. (2014). Financial development, trade openness and economic growth in developing countries: Recent evidence from panel data. Pakistan Economic and Social Review, 99-126.

Atif, R. M., Jadoon, A., Zaman, K., Ismail, A., & Seemab, R. (2010). Trade liberalization, financial development and economic growth: Evidence from Pakistan (1980–2009). Journal of International Academic Research, 10(2), 30-37.

Bailey, D., & Katz, J. N. (2011). Implementing panel corrected standard errors in R: the PCSE package. Journal of Statistical Software, 42(CS1), 1-11.

Balassa, B. (1978). Exports and economic growth: Further evidence. Journal of development economics, 5, 181-189.

Beck, N., & Katz, J. N. (1995). What to do (and not to do) with time-series cross-section data. American political science review, 89(3), 634-647.

Bhagwati, J. (1958). Immiserizing growth: a geometrical note. The Review of Economic Studies, 25(3), 201-205.

Dritsakis, N., & Adamopoulos, A. (2004). Financial development and economic growth in Greece: An empirical investigation with Granger causality analysis. International Economic Journal, 18(4), 547-559.

Edwards, S. (1998). Openness, productivity and growth: what do we really know?. The economic journal, 108(447), 383-398.

Emery, R. F. (1967). The relation of exports and economic growth. Kyklos, 20(4), 470-486.

Fakudze, S. O., Tsegaye, A., & Sibanda, K. (2022). The relationship between financial development and economic growth in Eswatini (formerly Swaziland). African Journal of Economic and Management Studies, 13(1), 15-28.

Ijirshar, V. U. (2019). Impact of Trade Openness on Economic Growth among ECOWAS Countries: 1975–2017. CBN J. Appl. Stat, 10, 75-96.

International Monetary Fund IMF. https://data.world/imf/financial-development-fd

Jönsson, K. (2005). Cross-sectional Dependency and Size Distortion in a Small-sample Homogeneous Panel Data Unit Root Test. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 67(3), 369-392.

Judith, M. N., & Chijindu, E. H. (2016). Relationship between financial development and economic growth in Nigeria: A triangulation approach. International Journal of Economics and Financial Issues, 6(4), 1842-1850.

Muhsin, K. A. R., NAZLIOĞLU, Ş., & Hüseyin, A. Ğ. I. R. (2014). Trade openness, financial development and economic growth in Turkey: Linear and nonlinear causality analysis. BDDK Bankacılık ve Finansal Piyasalar Dergisi, 8(1), 63-86.

Ofori-Abebrese, G., Pickson, R. B., & Diabah, B. T. (2017). Financial development and

economic growth: Additional evidence from Ghana. Modern Economy, 8(2), 282-297.
Omoke, P. C. (2009). The causal relationship among financial development, trade openness and economic growth in Nigeria. Trade Openness and Economic Growth in Nigeria (December 30, 2009).
Prebisch, R. (1959). Commercial policy in the underdeveloped countries. The American Economic Review, 49(2), 251-273.
Prebisch, R. (1962). The economic development of Latin America and its principal problems. Economic Bulletin for Latin America.
Sarkar, P., & Singer, H. W. (1991). Manufactured exports of developing countries and their terms of trade since 1965. World development, 19(4), 333-340.
Shahbaz, M., Nasir, M. A., & Lahiani, A. (2022). Role of financial development in economic growth in the light of asymmetric effects and financial efficiency. International Journal of Finance & Economics, 27(1), 361-383.
Sheikh, M. A., & Malik, M. A. (2021). The Nexus of Trade Openness, Institutions and Economic Growth: An Empirical Investigation of BRICS Countries. Foreign Trade Review, 0015732521995162.
UNCTAD. https://unctadstat.unctad.org/EN/
Wang, Chengang. Openness and Economic Growth. A theses has been submitted for the Degree of Doctor of Philosophy. Aston University. 20 May 2003.
Yucel, F. (2009). Causal relationships between financial development, trade openness and economic growth: the case of Turkey. Journal of .Social sciences, 5(1), 33-42

الملاحق:

الجدول رقم (1): البيانات والمتغيرات

Variable	Proxy	Symbol	Data source
economic growth	GDP per capita	GDP	UNCTAD
Trade openness	Trade share	TOP	UNCTAD
Financial development	Financial development index	FDI	IMF
Interactive variable	FDI*TOP	Inter	calculation
heterogeneity	Dummy variable	DUM	-

الجدول رقم (2): الخصائص الاحصائية الوصفية لمتغيرات البحث

Variable	Obs.	Mean	Std. Dev.	Min	Max
lnGDP	124	8.260199	0.636827	7.309982	9.528036
lnTOP	124	2.063273	0.87064	0.101637	3.422866
lnFDI	124	-1.78771	0.347429	-2.20728	-1.0361
Inter	124	-3.55164	1.552622	-7.11584	-0.19983

الجدول رقم (3): نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات البحث

	lnGDP	lnTOP	lnFDI	Inter_
lnGDP	1			
lnTOP	-0.5999**	1		
lnFDI	-0.4869**	0.4563**	1	
Inter	0.4116**	-0.8262**	0.1099	1

** Significant at 5%.

الجدول رقم (4): قياس العلاقة بين متغيرات البحث بطريقة panel FGLS

lnGDP	[1]	[2]	[3]	[4]
_CONS	8.529742**	8.452111**	10.07841**	8.479831**
lnTOP	-0.30052**	-	-0.37396**	-
lnFDI	-	0.419329**	0.913218**	-
Inter	-	-	-	0.192149**
DUM	0.701043**	1.115451**	1.171853**	8.479831**

** Significant at 5%.